

عوامل نشوء الفرق الإسلامية

<"xml encoding="UTF-8?>



إن الوقوف على تاريخ الفرق الإسلامية، وكيفية تكوّنها والعلل الباعة على نشأتها، من الأبحاث المهمة التي تعين الباحث في تقييم المذاهب الإسلامية ومدى إخلاص أصحابها في نشرها وبثها بين الأمة.

إن لتكون المذاهب الإسلامية - أصولاً وفروعاً - عللاً وأسباباً ومعدات وممهدات ولا يقوم بحق بيانها الباحث إلا بإعداد كتاب خاص في هذا الموضوع، ولكن نشير في هذه العجالة إلى العوامل الرئيسية في تكوّن الفرق ونشوئها في المجتمع الإسلامي وهي أمور:

العامل الأول: الاتجاهات الحزبية والتعصبات القبلية

إن أعظم خلاف بين الأمة هو الخلاف في قضية الإمامة، إذ ما سل سيف قط في الإسلام وفي كل الأزمنة على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة، وقد كان الشقاق بين المسلمين في تلك المسألة أول شقاق نجم بينهم وجعلهم فرقة أو فرقتين.

فمن جانب نرى علياً صلوات الله عليه ورجال البيت الهاشمي ركعوا إلى النص وقالوا: إن الإمامة شأنها شأن النبوة لا تكون إلا بالنّص. وإن هذا النّص قد صدر عن النبي في مواطن شتى، آخرها واقعة الغدير المشهورة بين كافة الناس حينما قام النبي - صلّى الله عليه وآلـه وسلـم - في محتشد عظيم وقال: «من كنت مولاـه فهـذا عـليـّ مـولاـه...».

ومن جانب آخر نرى الأنصار تجتمع في سقيفة بني ساعدة قبل تجهيز النبي - صلّى الله عليه وآلـه وسلـم - ومواراته، يبحثون عن قضية الإمامة أو الخلافة.

ومن جهة ثالثة نرى بعض المهاجرين الذين اطّلعوا على اجتماع الأنصار في السقيفة، يتركون تجهيز النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ومواراته ويسرعون إلى السقيفة ويحضرون في جمعهم ويناشدونهم ويعارضون منطقهم بما هو معروف ومشهور في الكتب. كان هذا التشاجر قائماً بينهم على قدم وساق إلى أن تغلب جناح هذا الصنف من المهاجرين على جبهة الأنصار بـإعانة بعض الأنصار.

هذا تحليل تكون أول تفرق حدث في الإسلام؛ فجعل الأمة فرقتين: فرقة تشایع الخلفاء، وفرقة تشایع علياً - عليه السلام - إلى اليوم الحاضر.

العامل الثاني: سوء الفهم واللجاج في تحديد الحقائق

إذا كانت الدعايات الحزبية أول عامل لتكون الفرق، فهناك عامل ثان لتفريق المسلمين وتبديدهم إلى فرق متباude، وهو سوء الفهم عن تقصير في تحديد العقائد الدينية من بعضهم، وقلة العقل وخفته في بعض آخر منهم، وقد كان هذا عاملاً قوياً لتكون الخوارج التي كانت من أخطر الفرق على الإسلام والمسلمين.

وكان الحافز القوي على تكون هذه الفرق هو سوء الفهم واعوجاج السليقة، كما كان لظهور الخوارج أثر بارز في حدوث الفتنة وظهور الحوادث الأخرى في المجتمع الإسلامي.

العامل الثالث: المنع عن كتابة الحديث وتدوينه بل التحدّث عنه

إذا كانت السنة هي في الدرجة الثانية من الدين بعد القرآن الكريم في الحجية والاعتبار، حتى إنك لا تجد فيها شيئاً إلا وفي القرآن أصوله وجذوره، ولا إسهاماً إلا وفيه مجمله وعنوانيه.

وإذا كان الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لا يصدر في قوله وكلامه إلا بإيحاء من الله سبحانه كما يصرح بذلك قوله سبحانه: (ما ضلَّ صاحِبُكُمْ وَمَا عَوَى * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْدَهُ يُوحِي).

فهل يصح للرسول أن يمنع عن تدوينه وكتابته أو مدارسته ومذاكرته؟! بالطبع هذا مستحيل، اذ كيف ينهى النبي عن الكتابة وهو الذي امر اصحابه بـأن يكتبوا عنه كل ما يسمعونه منه، فعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قلت: يا رسول الله أكتب كل ما أسمع منك؟ قال: «نعم». قلت: في الرضا والسطح؟ قال: «نعم فإنه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلا حقاً».

أم كيف ينهى عن الكتابة و الذكر الحكيم يحث المسلمين على كتابة ما يتدابرون بينهم، قال سبحانه: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَابَّرْتُمْ بِدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَأَكْتُبُوهُ وَلْيَكُتبْ بَيْنَكُمْ كاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلِمَهُ اللَّهُ فَلْيَكُتبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقْ...).

ثمّ يعود ويؤكّد على المؤمنين أن لا يساموا من الكتابة فقال سبحانه:(وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكُتبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجْلِه...) ومن اليقيني ان حفظ دين الله واحكامه وصيانتها عن الضياع بالكتابة اولى واهم من حفظ دراهم يتداينها المؤمن من أخيه.

وقد استمر المنع من تدوين الحديث إلى عهد الحاكم الأموي عمر ابن عبد العزيز(99-101هـ) مع هذا الإصرار المؤكّد منه إلا أنه لم يكتب شيء من أحاديث النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بعد صدور الأمر منه، إلاّ صحائف غير منظمة ولا مرتبة، إلى أن دالت دولة الأمويّين وقامت دولة العباسيّين، وأخذ أبو جعفر المنصور بمقاييس الحكم، فقام المحدثون في سنة (143 هـ) بتدوين الحديث.

إذا كان هذا هو تاريخ الحديث وتدوينه وانتشاره، يتبيّن للقارئ بسهولة أنّ حديثاً لم يكتب طوال قرن ونصفه كيف تكون حاله مع أعدائه الذين كانوا له بالمرصاد، وكانوا يكذبون عليه بما يقدرون، وينشرون كل غث وسمين باسم الدين وباسم الرسول، وما قيمة العقائد التي دونت على أساس تلك الأحاديث؟!!

العامل الرابع: فسح المجال للأحبار والرهبان للتحدّث عن العهدين

لقد خسر الإسلام والمسلمون من جرّاء حظر تدوين الحديث ونشره، خسارة عظمى لا يمكن تحديدها بالأرقام والأعداد. كيف؟! وقد انتشرت الفوضى في العقائد، والأعمال، والأخلاق، والآداب، وصميم الدين، ولباب الأصول، كنتيجة لهذا المنع، لأنّ الفراغ الذي خلفه هذا العمل، أوجد أرضية مناسبة لظهور بدع يهودية، وسخافات مسيحية، وأساطير مجوسية، خاصة من ناحية كهنة اليهود، ورهبان النصارى، الذين افتعلوا أحاديث كثيرة ونسبوها إلى الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام كما افتعلوا على لسان النبي الأكرم - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أسطoirs، وقد وقف على ذلك عدة من الأجلة.

1. يقول الشهريستاني: وضع كثير من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، أحاديث متعددة في مسائل التجسيم والتتشبيه، وهي كلّها مستمدّة من التوراة. (الملل والنحل: 1/117)

2. ويظهر من المقدسي وجود تلك العقائد في العرب الجاهليين، يقول في «البدء والتاريخ» عند الكلام عن شرائع أهل الجahلية: (كان فيهم من كلّ ملة ودين، وكانت الزندقة والتعطيل في قريش والمزدكية والمجوسية في تميم واليهودية والنصرانية في غسان والشرك وعبادة الأوثان في سائرهم). (البدء والتاريخ: 4/31).

وقد سمحت السلطة بعد رحيل النبي الاعظم لكتاب الأحبار و زميله وهب بن منبه والمتقدّم عليهما تميم الداري برواية ونشر القصص الخرافية واساطير الانجيل والتوراة في المجتمع الإسلامي بينما كانت الصحابة ممنوعة عن التحدث عن النبي، مما ادى الى ايجاد موجة من الاحاديث والقصص المنحرفة قابلت من بعد الاحاديث النبوية الصحيحة وصارت دينا بدليلا للدين الاصلي.

العامل الخامس: الاحتكاك الثقافي واللقاء الحضاري

يقول بعض المؤرّخين في هذا الصدد: ولم تلبث كتب أرسسطو، وأنبذقليس، وهرقليوس، وسقراط، وأبيقور، وجميع أساتذة مدرسة الإسكندرية من الفلاسفة، أن ترجمت إلى اللغة العربية فصار ذلك سبباً لانتقال كثير من آراء الرومان والفرس إلى المجتمع الإسلامي وانتشارها بينهم ولا شك أنّ بين تلك المعارف ما كان يضاد مبادئ الإسلام وأُسسـه.

العامل السادس: الاجتهاد في مقابل النص

إذا كانت العوامل الخمسة الماضية من عوامل تكون المذاهب الكلامية فالاجتهاد في مقابل النص مما يتكون به المذاهب الكلامية والفقهية.

وأمّا المذاهب الفقهية التي أُسست في ظل هذا العامل فحدث عنها ولا حرج، ويكفي مراجعة كتاب «النص والاجتهاد» للعلامة الأكبر السيد شرف الدين العاملي (المتوفى 1377هـ) وهو من الكتب الممتعة في ذلك الموضوع وفي آخر الكتاب فصل جمع فيه نصوص الإمامة المتواترة من مبدأ أمر الرسول إلى انتهاء عمره الشريف.